

## إعلان المبادرة المصرية للوقاية من الفساد

### مقدمة

يعلن الموقعون على هذا الإعلان والمنضمون لهم إطلاق مبادرة مصرية أهلية باسم "المبادرة المصرية للوقاية من الفساد" والتي تهدف إلى وضع وتطبيق برنامج قومي يهدف إلى استحداث مجموعة متكاملة من القوانين والقواعد والنظم وأساليب العمل التي ترمي إلى الحد من الفساد والوقاية منه مستقبلا، وإلى إنشاء لجنة وطنية تتولى متابعة تطبيق المبادرة. وإن كانت هذه المبادرة تأتي من مجموعة من الخبراء والباحثين المهتمين بالمساهمة في صياغة وتطبيق البرنامج القومي المقترح، فإنها أيضا دعوة للمهتمين من مختلف المجالات والخبراء والمعنيين بموضوع مكافحة الفساد والحد منه للإضمام إلى المبادرة وللحكومة المصرية للتعاون والتنسيق معها من أجل وضع مقترحاتها موضع التطبيق.

و المبادرة المصرية للوقاية من الفساد لا تتناول أي من جوانب التحقيق والملاحقة الجنائية لقضايا الفساد التي تباشرها جهات التحقيق والرقابة والقضاء المختلفة، كل في اختصاصه، وإنما البرنامج القومي المقترح يهدف إلى الوقاية من الفساد ومنع ظهوره مستقبلا بحيث تكتمل معا سياسات ووسائل الوقاية المقترحة مع عمل جهات التحقيق والرقابة والقضاء في ملاحقة ما يمكن أن يتعرض له المجتمع من أوضاع فاسدة. والأمل معقود على أن تسهم هذه المبادرة وما بها من أفكار ومقترحات في تحقيق آمال الشعب المصري في مستقبل تسوده العدالة والشفافية والنزاهة في مختلف مناحي الحياة.

تطبيقا لما تقدم فإن هذا الإعلان يتكون من سبعة أجزاء، يتناول الأول منها شرحا مختصرا لفكرة المبادرة المصرية للوقاية من الفساد، والثاني العناصر الرئيسية للمبادرة، والثالث اقتراح تشكيل اللجنة الوطنية والأمانة الفنية المعنيتين بتطبيق البرنامج القومي، والرابع آليات التنسيق بين اللجنة الوطنية وبين الحكومة المصرية والأجهزة الرسمية، والخامس مبادئ عمل اللجنة الوطنية، والسادس ضوابط ومتطلبات تمويل المبادرة، أما السابع والأخير فيتناول الخطوات العملية القادمة لوضع المبادرة موضع التطبيق.

### أولا - المبادرة المصرية للوقاية من الفساد

برزت قضية الفساد باعتبارها إحدى القضايا الرئيسية التي التف حولها الشعب المصري في ثورة يناير للمطالبة بفتح ملفاتها وملاحقة رموزها، وهو ما تقوم به حاليا أجهزة الدولة الرقابية والنيابة العامة بالنسبة للتحقيق في مواضيع الفساد المختلفة، تمهيدا للنظر في إحالتها إلى المحاكم المختصة.

ولكن مع أهمية ما تقدم، وضرورة أن تتحقق مطالب الشعب في محاسبة الفاسدين، إلا أن هذه المحاسبة ليست نهاية المطاف ولا يجب أن تكون الهدف النهائي للمجتمع، لأن ما لا يقل أهمية عن ذلك هو وضع الآليات والقواعد والقوانين والنظم التي تمنع نشوء الفساد مرة أخرى وتحد من كافة أنواع استغلال النفوذ بما يحمي المجتمع والاقتصاد القومي في المستقبل من ويلات هذه الظاهرة الخطيرة. هذا النظام الوقائي هو السبيل الأمثل على المدى الطويل لوضع نهاية لظاهرة الفساد، وهو ما يجب التفكير فيه فورا والعمل على تطبيقه.

وهنا ينبغي التأكيد على أن هذا النظام الوقائي لا يتعارض ولا يعرقل على أي نحو الجهود المبذولة والتي سوف تستمر في ملاحقة ملفات الفساد التي نشأت بالفعل، والتعامل معها من خلال جهات التحقيق والقضاء. وبالتالي فلا يوجد في البرنامج القومي المقترح ما يؤثر أو يعد تدخلا من أي نوع في عمل تلك الجهات ولا في سير التحقيقات التي تجريها. هدف البرنامج القومي للوقاية من الفساد هو اقتراح نظام متكامل من قوانين ولوائح ونظم إفصاح ومتابعة ومشاركة شعبية والحث على إصدارها وتطبيقها على النحو الذي يمنع نشوء الفساد مرة أخرى. وبهذا المعنى فإن البرنامج القومي المقترح لا يتوقف عند مجرد اقتراح قانون أو لائحة، بل يذهب أبعد من ذلك إلى اقتراح نظم المتابعة التي تجعل القوانين المقترحة محلا للتطبيق السليم والمستمر ومحلا أيضا للمتابعة الشعبية المستمرة.

والبرنامج القومي للوقاية من الفساد يستند إلى فكرة أن الفساد - مهما تعدد المستفيدون منه - فهو نتاج خلل وضعف في النظام القانوني والإداري، وبالتالي فإن مكافحته بشكل جذري وبشكل يمنع تكراره يجب أن تكون عن طريق وضع نظم مؤسسية وقواعد عامة وأساليب عمل تكون هي صمام الأمان لعدم انتشاره مرة أخرى.

## ثانيا - العناصر الرئيسية للبرنامج

البرنامج المقترح يتضمن عددا من العناصر الرئيسية، أهمها ما يأتي، مع ملاحظة إمكان توسيع نطاق البرنامج مستقبلا وفقا لظروف العمل ومدى نجاح البرنامج في تحقيق أهدافه:

(1) اقتراح مشروع قانون لمنع تعارض مصالح الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين والعاملين في القطاعات المختلفة بالدولة التي يمكن أن تتعارض فيها المصالح الخاصة مع المنصب العام، ورؤساء المؤسسات المالية المملوكة للدولة والعاملين فيها، وكذلك العاملين في كافة القطاعات والمناصب والوظائف العامة التي يمكن استغلال المنصب فيها على أي نحو.

(2) اقتراح مراجعة وتحديث نظم الإفصاح عن المصالح القائمة عند بدء تولى الوظيفة العامة والإجراءات التي يتم اتخاذها من أجل الفصل بين الأعمال الخاصة السابقة وبين مقتضيات المنصب العام وعدم نشوب تعارض بينهما، وكذلك وضع نظام قانوني لإدارة الأموال الخاصة خلال تولى المنصب العام. ويتناول ذات الموضوع إنشاء نظام لمتابعة عدم تعارض المصالح للفترة البيئية التالية على ترك الوظيفة العامة أو المنصب العام بما يضمن عدم استغلال تلك الوظيفة أو المنصب في الفترة التالية مباشرة على تركها.

(3) وضع نظام للإفصاح عما يتقاضاه المسؤولون بالدولة من مستحقات مالية ومكافآت وبدلات وكافة المزايا النقدية والعينية وإتاحة العلم بذلك للجمهور، وكذلك مراجعة نظام تعيين العاملين بالجهات العامة بعقود استشارية أو بنظم خاصة.

(4) اقتراح نظام قانوني لمنع الفساد في تمويل الأحزاب السياسية ولمنع تعارض المصالح بين العمل الحزبي والعمل الخاص، وكذلك ضوابط الفصل بين المصالح الخاصة لأعضاء المجالس النيابية والمجالس المحلية ومقتضيات عملهم النيابي.

(5) اقتراح إطار قانوني لتنظيم تعارض المصالح للأنشطة المهنية الخاصة المختلفة.

(6) اقتراح مشروع قانون لمنع تعارض مصالح العاملين في قطاع الإعلام سواء المملوك للدولة أو الخاص، على أن يتضمن ذات القانون ضوابط تنظيم العلاقة بين المادة الإعلانية والمادة التحريرية في وسائل الإعلام المختلفة.

(7) مراجعة واقتراح تعديلات في بعض القوانين واللوائح القائمة والتي ترتبط بقضية الوقاية من الفساد ارتباطاً مباشراً، بما فيها ما يأتي:

- القوانين المنظمة للمناقصات والمزايدات والمشتريات الحكومية.
- القوانين المنظمة لشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام.
- القوانين المنظمة لتخصيص وبيع أراضي الدولة والانتفاع بها.
- القوانين المنظمة للمنافسة ومنع الاحتكار.
- القوانين المنظمة للتراخيص التجارية والصناعية.
- القوانين المنظمة لحماية المال العام.

(8) اقتراح مشروع قانون لتنظيم حرية المعلومات وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها.

(9) مراجعة وتحديث النظام القانوني لإبرام ومتابعة تنفيذ عقود امتيازات التنقيب والثروات الطبيعية والاستخراجية وتحقيق الشفافية في استخدام متحصلاتها.

(10) التوعية بأهمية تطوير معايير الشفافية في الموازنة العامة إقتراح الأطار القانوني لها.

(11) اقتراح إطار قانوني لمراقبة استخدام المعونات الأجنبية والتمويل والمنح الواردة من الخارج واستفادة المؤسسات الوطنية منها على الوجه الأكمل.

(12) وضع نظام للتشاور المجتمعي بشأن البرنامج القومي للوقاية من الفساد، والتعاون مع الجمعيات الأهلية المعنية وممثلي الرأي العام والأحزاب والاتجاهات السياسية المختلفة، وممثلي العمال وأصحاب الأعمال وخبراء القانون والاقتصاد والإدارة من أجل العمل على مساهمة كافة الأطراف المعنية في المجتمع في وضع ومراقبة تنفيذ البرنامج.

(13) العمل على توعية وتدريب العاملين في أجهزة الدولة والإعلام والجمعيات الأهلية على ما يتضمنه البرنامج القومي من إصلاحات وعلى كيفية متابعة تنفيذها.

(14) التعاون مع الجهات المصرية الرسمية والرقابية والقضائية المعنية بمكافحة الفساد وتلقي التقارير الصادرة عنها من أجل الاستفادة بها في تحسين وتطوير البرنامج القومي.

(15) التعاون مع الجهات الدولية المعنية بقضية مكافحة الفساد للاستفادة من خبراتها والعمل على تحسين أداء البرنامج المصري من واقع هذه الخبرات الدولية.

(16) إصدار تقرير سنوي وتقارير أخرى دورية حول البرنامج القومي لمكافحة الفساد يتم عرضها على الحكومة، وعلى المجلس النيابي، وعلى الرأي العام والإعلام.

(17) إقتراح الشكل المؤسسي الذي يتم التحول إليه خلال فترة زمنية محددة بحيث تتحول اللجنة الوطنية إلى كيان مستمر ذي طبيعة أهلية وآليات رسمية للتنسيق والتعاون مع الحكومة.

### ثالثا - اللجنة الوطنية والأمانة الفنية والتنسيق مع الحكومة المصرية

من أجل تنفيذ المبادرة المصرية للوقاية من الفساد والبرنامج الخاص بها، فقد تم تشكيل لجنة وطنية للوقاية من الفساد من الخبراء والمهتمين بهذه القضية (والمبينة أسماؤهم في نهاية هذا الإعلان) وممن ينضمون إليهم مستقبلا. وتكون مهمة اللجنة متابعة تنفيذ البرنامج المقترح، والاتفاق على العناصر التفصيلية التي يتضمنها، ومتابعة قيام الأمانة الفنية للبرنامج بالأعمال الموكولة إليها، ومناقشة وتعديل وإقرار الأعمال التي تقوم بها الأمانة الفنية، والإشراف على عرض مقترحات ونتائج أعمال اللجنة على الحكومة المصرية وعلى الجهات الرسمية العاملة في مجال مكافحة الفساد وعلى المجتمع من خلال منظماته الأهلية وأحزابه وتياراته السياسية، وإقرار الخطوات المختلفة للبرنامج.

كذلك فسوف يكون للجنة الوطنية أمانة فنية تتولى إعداد الدراسات ومشروعات القوانين والقرارات التي يتم عرضها على اللجنة، ومتابعة تنفيذ توصياتها وتقديم المقترحات المتعلقة بوسائل متابعة تنفيذ البرنامج وإدارة شؤونها التنظيمية. وتضم الأمانة عددا محدودا من الباحثين على أن تستعين في قيامها بأعمالها بمجموعات عمل من الخبراء والمهتمين، ويكون لها للأمانة مدير مسؤول عن الأعمال التنفيذية وعن متابعة تنفيذ البرنامج القومي ويتولى عرض أعمال الأمانة على اللجنة الوطنية.

### رابعا - التعاون مع الحكومة المصرية والأجهزة الرسمية

نظرا إلى أهمية وضرورة مشاركة الحكومة المصرية والحصول على تأييدها ودعمها والتزامها بالعمل على تطبيق البرنامج القومي للوقاية من الفساد، ولكن مع الحفاظ في الوقت نفسه على استقلالية اللجنة الوطنية، فإن المبادرة المصرية للوقاية من الفساد تدعو الحكومة المصرية للإعلان عن تأييدها للمبادرة واستعدادها للتعاون معها.

كذلك فإن اللجنة الوطنية تدعو الحكومة المصرية لتشكيل لجنة وزارية مصغرة تضم ممثلين للهيئات القضائية والجهات الرقابية الرسمية في مصر لكي تكون وسيلة للتعاون والاتصال والتنسيق والتشاور مع اللجنة والمبادرة، وبحيث يتم عرض توصيات ومقترحات ونتائج أعمال اللجنة الوطنية ومشروعات القوانين والقرارات الصادرة عنها على تلك اللجنة الوزارية للنظر في اتخاذ ما يلزم لإصدار تلك التوصيات والمشروعات بالوسائل المقررة قانونا.

والأمل معقود في أن يؤدي تعاون اللجنة الوطنية مع الحكومة المصرية من خلال اللجنة الوزارية المقترحة إلى بلورة أشكال مختلفة للتنسيق بينهما وللانتقال إلى مرحلة تالية من العمل المؤسسي المشترك.

### خامسا - مبادئ عمل اللجنة

نظرا لخطورة وأهمية تحقيق المبادرة المصرية للوقاية من الفساد لأهدافها في إطار من التشاور المجتمعي، فسوف يكون هناك نظام محدد لطرح مقترحات اللجنة الوطنية على الرأي العام المعني بقضية الفساد من خلال المبادئ الآتية:

(1) عرض مقترحات اللجنة على الرأي العام للتشاور لفترة زمنية كافية قبل إصدار توصيات نهائية بشأنها، وذلك من خلال موقع الكتروني خاص بالمبادرة، ومن خلال مجموعة من اللقاءات والندوات التي تعقد خصيصا لمناقشة كل مجموعة من التوصيات.

(2) عرض ما يرد إلى اللجنة من مقترحات وأراء سواء بالتأييد أو الرفض من خلال الموقع الالكتروني، بحيث يكون الرأي العام مطلعاً على الأراء المختلفة التي استجابت للمقترحات المعروضة سواء سلباً أم إيجاباً.

(3) العمل على التطرق للتجارب الدولية المقارنة في المواضيع المختلفة.

(4) استخدام الموقع الالكتروني للجنة في إثارة اهتمام في المجتمع بقضية الوقاية من الفساد وتوفير المادة العلمية والدراسات المقارنة التي يمكن الحصول عليها على الموقع.

(5) سوف تتضمن كل دراسة عن موضوع محدد الأثار الاقتصادية التي تترتب عليه بحيث يكون المجتمع على دراية كاملة بالمنافع والتكاليف التي تعود عليه من كل إجراء.

(6) العمل على توسيع نطاق المشاركة في مناقشة المقترحات المختلفة خاصة من خلال الجمعيات الأهلية والأحزاب والتيارات السياسية المختلفة والجامعات وغيرها.

(7) الحرص على أن يكون للجنة جدول زمني تلتزم به بحيث لا يتحول عملها إلى سلسلة من الاجتماعات التي لا تحقق نتائج، وإنما يكون الهدف هو الانتهاء من تنفيذ البرنامج ثم تسليم متابعته إلى كيان مؤسسي مستقل يديره المجتمع المدني في مصر، أو إلى شكل مشترك من التعاون بين الحكومة المصرية والمجتمع المدني.

(8) أهمية التنسيق مع الحكومة المصرية والأجهزة الرسمية المعنية بمكافحة الفساد من خلال اللجنة التي تنشئها الحكومة لهذا الغرض، ولكن بما يحفظ للبرنامج القومي وللمبادرة استقلالها وقدرتها على إبداء الرأي وعرض المقترحات والدراسات بحرية كاملة.

### سادسا – تمويل البرنامج

تعتمد المبادرة على الجهود التبرعية لأعضاء اللجنة من أجل القيام بعملها وتقديم مقترحاتها للمهتمين بقضية الوقاية من الفساد في مصر. ولذلك فإن تمويلها في المراحل الأولى سوف يكون محدوداً للغاية ويقتصر على مكافآت الباحثين في الأمانة الفنية وعلى بعض المصاريف الإدارية المتعلقة بإعداد الملفات وعقد الاجتماعات والتواصل مع أعضاء المبادرة. ومع ذلك فإن وضع ضوابط تمويل البرنامج منذ البداية أمر ضروري لأهمية الحفاظ على مصداقية المبادرة واستقلالها وطابعها الوطني. لذلك فإن المبادرة لن تتلقى أي دعم مالي من أية جهات أجنبية أو من أية شركات تجارية سواء مصرية أم أجنبية، سوف يقتصر تعاونها مع أي من تلك الجهات على إمكان الحصول على دعم فني في صورة دراسات مقارنة أو استقدام خبراء دوليين أو تيسير المشاركة في لقاءات محلية أو دولية. وسوف تعتمد المبادرة في تمويل احتياجاتها المالية على تبرعات ومساهمات أعضائها المالية والعينية وعلى ما تقدمه لها الجمعيات الأهلية المصرية من دعم فني ومالي أو عيني في صورة القيام ببعض الدراسات أو تنظيم اللقاءات أو تقديم خدمات الموقع الالكتروني والنشر.

## سابعا - الخطوات القادمة

\* الإعلان عن المبادرة للرأي العام من خلال وسائل الإعلام ومن خلال الموقع الإلكتروني للمبادرة بما يؤدي إلى حشد التأييد لها وفتح الحوار الوطني حول مستهدفاتها ووسائلها وتحفيز كافة المهتمين والجمعيات والأحزاب وغيرها على الاستجابة لها والمشاركة في أعمالها.

\* تشكيل الأمانة العامة من مجموعة الباحثين ووضع خطة العمل التفصيلية والجدول الزمني.

\* إنشاء الموقع الإلكتروني للجنة للتواصل مع الجمهور والرأي العام، وقد تم بالفعل ذلك على الموقع التالي Egyptian Initiative for the Prevention of Corruption "egipc.com"

\* وضع ميزانية تقديرية لمتطلبات عمل اللجنة الوطنية وأمانتها العامة ونظامها المالي.

\* دعوة الحكومة المصرية والسيد رئيس مجلس الوزراء لتأييد المبادرة والإعلان عن التعاون معها من خلال تشكيل لجنة وزارية مصغرة تقوم بالتنسيق مع المبادرة وتلقي مقترحاتها والنظر في وضعها موضع التطبيق.

\* الاتصال بالجهات الدولية التي يمكن أن تساهم في تقديم خبرات مقارنة.

وفي النهاية فإن الموقعين على هذه المبادرة يرحبون بانضمام من يرغب من المهتمين بالعمل والمشاركة على أي نحو أو ممن يريد أن يعلن عن تأييده للمبادرة ورغبته في متابعة أعمالها ودعمها، والموقعون أدناه ليسوا سوى نواة المبادرة وليسوا أصحابها وحدهم ولذلك فهم يرحبون بكل مشاركة وكل تأييد وكل من يرغب في الانضمام لها.

ويمكن للراغب في الانضمام إلى المبادرة التكرم بإرسال بياناته من خلال الموقع الإلكتروني للمبادرة "egipc.com"

### الموقعون على المبادرة

د. حسام عيسى	أستاذ القانون ورئيس اللجنة
د. ليلى الخواجة	أستاذة الاقتصاد
أ. كامل مجدي صالح	محاسب قانوني
أ. مصباح قطب	كاتب وصحفي
أ. وائل جمال	كاتب وصحفي
د. زياد بهاء الدين	خبير قانوني ومدير المبادرة